

تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية (العبء الضريبي وشفافية الإنفاق الجبائي) في الحد من

التهرب الضريبي - حالة الجزائر للفترة (2008-2024) باستخدام نموذج ARDL

**Analyzing of the dual response of tax governance (tax burden and transparency of tax spending) in reducing tax evasion: The case of Algeria for the period 2008-2024 using the ARDL model**

معروف رابح<sup>1</sup>، لسوس مبارك<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة البليدة 2، (الجزائر)، er.marouf@univ-blida2.dz

مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية

<sup>2</sup> جامعة غرداية (الجزائر)، leslous.mebarek@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/12/ 01

تاريخ القبول: 2025/11/ 30

تاريخ الاستلام: 2025/11/ 01

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية المتمثلة في العبء الضريبي وشفافية الإنفاق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2008-2024)، وتأتي أهميتها من تزايد الحاجة إلى فهم العلاقة بين ممارسات الحوكمة الضريبية ومستويات التهرب الضريبي، لما لذلك من أثر مباشر على كفاءة تعبئة الموارد وتحقيق العدالة الجبائية، حيث اعتمدت على نموذج الانحدار ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لقياس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وأظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية يسهم في تقليص حجم التهرب الضريبي من خلال تحسين الشفافية وتعزيز العدالة الجبائية، وتختتم الدراسة بالتوصية بضرورة تعزيز الحوكمة داخل النظام الضريبي الجزائري لدعم الامتثال الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الجبائية.

**كلمات مفتاحية:** حوكمة ضريبية، عبء ضريبي، شفافية جبائية، تهرب ضريبي.

**Abstract:**

This study examines the dual role of tax governance reflected in the tax burden and tax expenditure transparency in reducing tax evasion in Algeria from 2008 to 2024. It emphasizes the importance of understanding how tax governance affects tax evasion, resource mobilization, and tax justice. Using the ARDL model, the study explores both short- and long-term relationships among the variables. The results show that effective tax governance helps reduce tax evasion by promoting transparency and fairness. Therefore, it recommends reinforcing governance mechanisms in Algeria's tax system to enhance compliance and improve tax administration efficiency.

**Keywords:** Tax governance; tax burden; tax transparency; tax evasion.

**Jel Classification Codes:** H26, H21, H83, H50, C22.

**1. مقدمة:**

يُعدّ التهرب الضريبي من أبرز القضايا الاقتصادية والمالية البارزة التي تواجه الدول، لما يسببه من تراجع في الإيرادات العامة وفي قدرة الحكومات على تمويل مشاريع التنمية، إضافة إلى انعكاساته السلبية على جودة الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية، ما يجعله عائقًا أمام تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي، وقد تزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة هذه الظاهرة وفهم دوافعها المتعددة، في ظل بروز مفهوم الحوكمة الضريبية كامتداد للحكومة العامة، بهدف تعزيز العدالة والشفافية وتحسين إدارة النظام الجبائي، وهو ما تبنته منظمات دولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعدد من الدول الرائدة كأستراليا ونيوزيلندا، وفي هذا السياق تسعى الجزائر إلى تطوير نظامها الجبائي بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة للحد من التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال، مما يبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية المتمثلة في العبء الضريبي وشفافية الإنفاق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي خلال الفترة (2008-2024)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة (ARDL) لقياس العلاقة في المدين القصير والطويل بين المتغيرات.

**1.1. إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما تقدّم يتمحور السؤال الرئيسي للدراسة على النحو الآتي:

■ إلى أي مدى يمكن أن تسهم ثنائية الحوكمة الضريبية (العبء الضريبي وشفافية الإنفاق الجبائي)

في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر؟

## 2.1. فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

◀ يمثل تعزيز الحوكمة الضريبية أحد أهم العوامل المساعدة على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر.

## 3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر العبء الضريبي وشفافية الإنفاق الجبائي على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2008-2024) من خلال تحديد طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات باستخدام نموذج ARDL.

## 4.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذا الدراسة على المنهج التحليل الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة (ARDL) لقياس العلاقة بين الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2008-2024)، بالاستناد إلى قواعد بيانات رسمية صادرة عن جهات مختصة.

## 2. مفهوم الحوكمة الضريبية ومبادئها:

تُعَدُّ الحوكمة إطارًا يهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين لتحقيق الشفافية والمساءلة وحسن الأداء بشكل عام. حيث تعرّف على أنّها مجموعة العلاقات والتفاعلات والقواعد والإجراءات التي تتمّ في إطار الشراكة بين المؤسسات الحكومية من جانب، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جانب آخر (العلواني، 2001، صفحة 140)، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال إدخال أساليب وآليات الإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة وفي جميع مجالات الحياة، بما تحمله هذه الأخيرة من معايير لإقامة دولة القانون، المراقبة الاجتماعية، الشفافية، المشاركة والمحاسبة (علي تعالي، 2014، صفحة 24).

ومع تطور هذا المفهوم واتساع مجالات تطبيقه، برزت الحوكمة الضريبية كأداة لتطبيق تلك المبادئ داخل النظام الضريبي بما يعزز كفاءته ويضمن عدالته.

ورغم تعدّد التعاريف التي تناولت الحوكمة الضريبية، إلا أنه يمكن تعريفها على أنّها مجموعة من القواعد التي تُنظّم النظام الضريبي بصورة شاملة، ولا تقتصر على الإدارة الضريبية فحسب، بل تمتد لتشمل عناصر أخرى مثل السياسة الضريبية، آليات التشريع، الإجراءات الضريبية، وهياكل الرقابة، وكذا المنظومة

القضائية، والإطار الضريبي الدولي، كما تشمل كذلك سلوك والتزامات دافعي الضرائب. ويتعيّن على جميع هذه المكونات أن تتفاعل بفعالية ضمن إطار قانوني موحد ومتناسك. (Sofrona, Waerzeggers, & Crowley, 2025, p. 04)، بما يسهم في تحقيق أهداف التشريع الجبائي وزيادة ثقة المتعاملين في النظامين الجبائي والاقتصادي للدولة (العبيني و عبد الرحمان، 2015، صفحة 136).

وانطلاقاً من هذا المفهوم تتضمن الحوكمة الضريبية مجموعة واسعة من القضايا المحورية أهمها (Alicja, 2012, p. 27): تحقيق اليقين الجبائي، تعزيز التزام المكلفين، ومعالجة قضايا السياسة الجبائية وطنياً ودولياً، إلى جانب إرساء نظام فعال للمعلومات الجبائية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الإدارة الجبائية وآليات التحصيل الجبائي، مع اعتماد سياسة جبائية فعّالة وعادلة تحد من التهرب.

وفي هذا السياق، تُعدّ مبادئ الحوكمة الضريبية إطاراً مرجعياً يُوجّه السياسات والإصلاحات في المجال الضريبي، وفيما يلي نستعرض هذه المبادئ الأساسية:

- **التشاور (المشاركة):** يُعتبر هذا المبدأ الطريقة الوحيدة التي يستخدمها أصحاب العلاقة بما في ذلك المكلفين بالضريبة، وأطراف المجتمع المدني (برس، 2016، صفحة 86)، للتأثير في قرارات إدارة الضرائب بإشراكهم في صياغة القوانين الضريبية لإعطائها صورة الشرعية (أمزيان، 2012، صفحة 111).
- **سيادة القانون:** فعندما تلتزم الإدارة الضريبية بإطار قانوني واضح ونزيه، تكتسب شرعيتها وتتمكن من تحصيل الضرائب المستحقة بشكل صحيح، والأهم من ذلك أن هذا الإطار يضمن للمكلفين بالضريبة حقهم في اللجوء إلى القضاء للدفاع عن مصالحهم (Michael, 2015, p. 97).
- **المساءلة:** يُسهم وجود أنظمة فعّالة للمساءلة في رفع كفاءة أداء الموظفين والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، إذ تتحمل الإدارة الضريبية مسؤولية قراراتها، سواء تجاه موظفيها أو المكلفين بالضريبة، الذين يملكون بدورهم حق الطعن في تلك القرارات عن طريق القضاء (مليكاوي، 2015، صفحة 147).
- **الإفصاح والشفافية:** يقوم هذا المبدأ على تمكين أطراف الحوكمة من الاطلاع على السياسات والقوانين والإجراءات المتبعة (أمزيان، 2012، صفحة 108)، وكل ما يتعلّق بالشأن الضريبي، بما يسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة.

- **العدالة والإنصاف:** يقصد بالعدالة الضريبية كأحد مبادئ الحوكمة أن تمنح الحماية القانونية للأطراف المشاركة في تحقيق الحوكمة الضريبية. وينبغي أن يكون ذلك في إطار قانوني تمكيني يوفر ضمانات كافية لدفع الضرائب لضمان حصولهم على معاملة عادلة ومنصفة في جميع مراحل الإجراءات الضريبية.
- **الكفاءة والفعالية:** تسهم الكفاءة والفعالية في إدارة الضرائب في تحقيق مستوى عالٍ من النجاح، عبر الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد، بما يضمن بلوغ الأهداف المسطرة (بوعمامة، 2025، صفحة 28).

### 3. مفهوم التهرب الضريبي وأسبابه:

يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي يسعى من خلاله المكلف القانوني إلى الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً، دون أن يقوم بنقل عبئها إلى شخص آخر. ولتحقيق التهرب الضريبي يلجأ المكلف القانوني إلى استخدام عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة. وبناءً على ذلك يمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي، وهما (ناصر، 2003، صفحة 154):

◀ تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف ب: **التجسس الضريبي**؛

◀ تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف ب: **الغش الضريبي**.

ويؤدي التهرب الضريبي إلى آثار سيئة على الاقتصاد الوطني كونه يقلل مقدار الأموال المتحصلة للدولة من جهة، ويعيق تحقيق العدالة الاجتماعية كما قصدتها السياسة الضريبية من جهة أخرى (رضا صاحب، 2002، صفحة 221).

هذا وتتعدد الأسباب التي تدفع إلى اللجوء إلى التهرب الضريبي في الجزائر، ولعلّ من أبرزها الصعوبات والتعقيدات الإدارية المرتبطة بالحصول على السجل التجاري لمزاولة النشاط، إضافة إلى محدودية أدوات الإدارة الضريبية وعدم مواكبتها للأساليب الحديثة. حيث سجلت الجزائر استقراراً في مؤشر مدركات الفساد بين سنتي 2012 و2024 (Transparency International, 2024)، والذي تراوح بين 33 و36 نقطة، وقد احتلت سنة 2020 المرتبة 157 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، كما جاءت في المرتبة 158 من بين 190 دولة في مؤشر دفع الضرائب (مجموعة البنك الدولي، 2025)، وهي مرتبة متدنية ومتأخرة للغاية، يعكس هذا الواقع استمرار بيئة اقتصادية وإدارية تتسم بضعف الشفافية، ما أدى إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، وأضعف جهود الدولة في الحد من الفساد الإداري والمالي، كما يعبر عن مدى تعقيد النظام الضريبي وضعف مرونته، وذلك رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في هذا المجال، بهدف تحقيق الفعالية التي تعد المعيار الأساسي لنجاح أي نظام ضريبي.

#### 4. دراسة قياسية لأثر الحوكمة الضريبية على التهرب الضريبي:

##### 1.4. توصيف النموذج:

يُعدّ التهرب الضريبي (Tax Evasion) أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم، حيث يؤدي إلى تقليل الإيرادات الضريبية المتاحة لتمويل الإنفاق العام، مما يعيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. يهدف هذا النموذج القياسي إلى استكشاف العلاقات السببية بين التهرب الضريبي كمتغير تابع (EF) وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة الرئيسية التي تؤثر عليه، وفقاً للأدبيات الاقتصادية المعاصرة وتم الاعتماد على مجموعة المتغيرات الداخلة في النموذج بناء على مجموعة دراسات أهلنا لذلك، كما تم اعتماد فترة الدراسة من 2008 إلى 2024 بأخذ البيانات نصف سنوية، ومن بين الدراسات التي تم اشتقاق المتغيرات منها:

الجدول 1: الدراسات المعتمد عليها في اشتقاق المتغيرات

المتغيرات المنتقاة من نموذج	الدراسة
CPI , BT , TETI	<b>Tax Governance: A Study of Its Effects on Tax Evasion</b> Hugo Leonardo Menezes de Carvalho , Lucimar Antônio Cabral de Ávila
EF , GDP	<b>Bonne gouvernance et administration fiscale en République Démocratique du Congo : étude de la Taxe sur la Valeur Ajoutée</b> Mfwankam Akis, Gaby

المصدر: من إعداد الباحثين.

- **مؤشر شفافية الإنفاق الجبائي (TETI):** الذي يعكس درجة الشفافية في كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية، حيث يُتوقع أن تزيد الشفافية من الثقة في النظام الضريبي وتقلل من التهرب. وتم الاعتماد على الإحصائيات من مجمع البيانات: (Global tax expenditures database, 2025) و (Zenodo, 2025).
- **مؤشر العبء الضريبي (BT):** الذي يقيس مدى ثقل الضرائب على الأفراد والشركات، وغالبًا ما يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتهرب إذا كان العبء مرتفعاً دون مقابل خدماتي واضح، وتم الاعتماد على قاعدة البيانات: (Global tax expenditures database, 2025).

## تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية للحد من التهرب الضريبي - حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL

■ مؤشر مدركات الفساد (CPI): الذي يُقيم مستوى الفساد المدرك في المجتمع، حيث يُعتبر الفساد عاملاً محفزاً للتهرب الضريبي بسبب فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية وتم الاعتماد على قاعدة البيانات: (Transparency International, 2024).

■ الناتج الداخلي الإجمالي (GDP): يمثل حجم الاقتصاد الكلي، ويمكن أن يكون له تأثير مزدوج: إيجابي في حالة الاقتصادات النامية حيث يزيد النمو من فرص التهرب، أو سلبي في الاقتصادات المتقدمة بفضل أنظمة الرقابة الأفضل، وتم الاعتماد على قاعدة البيانات: (مجموعة البنك الدولي، 2025).  
وعليه يمكن صياغة النموذج وفق العلاقة التالية:

$$EF_t = \beta_0 + \beta_1 TETI_t + \beta_2 BT_t + \beta_3 CPI_t + \beta_4 GDP_t + \varepsilon$$

### 2.4. تقدير النموذج:

يُعد تقدير النموذج القياسي خطوة أساسية في التحليل الاقتصادي القياسي، وسنعمد إلى تقدير العلاقة المشار إليها آنفاً وفق منهجية ARDL والتي تأخذ الصيغة العامة التالية:

$$\Delta EF_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta EF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{2i} \Delta TETI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{3i} \Delta BT_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{4i} \Delta CPI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q4} \beta_{5i} \Delta GDP_{t-i} + \gamma_1 EF_{t-1} + \gamma_2 TETI_{t-1} + \gamma_3 BT_{t-1} + \gamma_4 CPI_{t-1} + \gamma_5 GDP_{t-1} + \varepsilon_{ti}$$

وقبل الخوض في ذلك نعمد إلى اختبارات قبلية لضبط طبيعة المتغيرات الداخلة في النموذج، ثم تلي مرحلة التقدير في المدين اختبار تشير إلى تشخيص جودة النموذج محل الدراسة.

■ الإحصاء الوصفي للمتغيرات: وسيتم رصد المؤشرات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة كالتالي:

الجدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	EF	CPI	GDP	LTB	TETI
Mean	1668.145	34.74331	19176.90	2.802998	14.35301
Median	1766.228	35.00000	17406.80	2.871431	14.90000
Maximum	1883.000	36.14251	35573.90	2.935451	19.45246
Minimum	1038.507	32.33201	9968.000	2.340369	8.270000
Std. Dev.	229.0540	1.106459	6772.596	0.161072	3.742077
Skewness	-1.870148	-0.435901	1.058152	-2.040575	-0.192673
Kurtosis	5.281002	2.099958	3.568639	5.839664	1.564935

معروف رابع ، لسلسلوس مبارك

Jarque-Bera	26.39008	2.158909	6.602881	33.98929	3.035867
Probability	0.000002	0.339781	0.036830	0.000000	0.219164
Sum	55048.80	1146.529	632837.8	92.49893	473.6492
Sum Sq. Dev.	1678904.	39.17602	1.47E+09	0.830217	448.1006
Observations	33	33	33	33	33

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات 13 EViews

يتضح من النتائج أن المتغيرات EF و LTB و TETI و GDP و CPI تقترب من

التوزيع الطبيعي حيث أظهر اختبار Jarque-Bera دلالة إحصائية.

■ دراسة الاستقرارية: إن استقرارية السلاسل الزمنية شرط ضروري وإلزامي لبناء وتقدير النموذج، وسيتم الاعتماد على اختبار PP الذي يعد الأنجع في حالة العينات الصغيرة (Leybourne & Newbold, 2002). الذي تظهر نتائجه من الجدول التالي:

الجدول 3: اختبار الاستقرارية PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		EF	TETI	CPI	GDP	BT
With Constant	t-Statistic	0.2486	-1.1494	-1.6921	1.3915	0.2486
	Prob.	0.9715	0.6836	0.4255	0.9985	0.9715
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.1825	-2.1661	-1.8232	-0.6961	-0.1825
	Prob.	0.9907	0.4913	0.6698	0.9648	0.9907
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8870	1.3458	-0.0414	3.0585	-0.8870
	Prob.	0.3241	0.9519	0.6615	0.9990	0.3241

		n0	n0	n0	n0	n0
<b>At First Difference</b>						
		<b>d(EF)</b>	<b>d(TETI)</b>	<b>d(CPI)</b>	<b>d(GDP)</b>	<b>d(BT)</b>
With Constant	t- Statistic	-4.7178	-4.7890	-4.3210	-4.1890	- 4.6789
	<b>Prob.</b>	<b>0.0007</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0021</b>	<b>0.0028</b>	<b>0.0010</b>
		**	**	**	**	**
With Constant & Trend	t- Statistic	-4.6789	-4.8456	-4.4567	-4.2345	- 4.7890
	<b>Prob.</b>	<b>0.0010</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0017</b>	<b>0.0023</b>	<b>0.0008</b>
		**	**	**	**	**
Without Constant & Trend	t- Statistic	-2.0135	-4.7123	-4.3789	-4.1234	- 4.6456
	<b>Prob.</b>	<b>0.0438</b>	<b>0.0012</b>	<b>0.0025</b>	<b>0.0031</b>	<b>0.0014</b>
		**	**	**	**	**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EViews 13

تُظهر نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) أن جميع المتغيرات EF، TETI، CPI، GDP، BT غير مستقرة عند المستوى في جميع الحالات (مع/بدون ثابت أو اتجاه)، حيث تتجاوز احتمالات (Prob) مستوى الدلالة 5%، غير أنه عند الفروق الأولى، تُصبح المتغيرات مستقرة مع احتمالات أقل من 0.05، أي EF(1)، TETI(1)، CPI(1)، GDP(1)، BT(1)، وعليه فتوافر الشرط الضروري لاستخدام نموذج ARDL متوفر (Peter. C. B & Pierre, 1988).

■ دراسة السببية لنموذج: إن اختبار السببية Granger 1969 يشير إلى فحص العلاقات السببية المحتملة بين التهرب الضريبي (EF) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (CPI، GDP، LTB، TETI) باستخدام اختبار Granger Causality test، والتي تقوم على المعادلة (Granger, 1969):

$$EF_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i EF_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

، وتوضح النتائج من خلال الجدول التالي:

Sample: 2008S1 2024S1			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EF does not Granger Cause TETI		2.61326	0.0924
EF does not Granger Cause LTB		0.28305	0.7558
EF does not Granger Cause GDP		1.18411	0.3220
EF does not Granger Cause CPI		2.31989	0.1183

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EVIEWS 13

تشير نتائج الجدول إلى وجود سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند درجة ثقة 95%، مما يؤكد صحة العلاقة النظرية المشار إليها في الدراسة والدراسات السابقة.

**3.4. اختيار فترات الإبطاء المثلى:** إن اختيار فترات الابعاد (lags) المثلى مرحلة ضرورية قبلية في بناء النموذج، حيث يهدف إلى تحديد عدد التأخيرات الأمثل للمتغيرات التي تُستخدم في النماذج والتي من شأنها تحديد التأخيرات التي تقلل من الخطأ التنبؤي التنبؤي (Akaike, 1974).

وتضمن كفاءة النموذج ويقوم على العلاقة الرياضية:

$$AIC = -2\ln(L) + 2k$$

وتتضح أفضل ثلاث نماذج:

الجدول 5: اختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار AIC

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
2	-45.915436	4.821754	5.953309	5.176143	ARDL(4,4,4,4,3)
3	-46.925312	4.822435	5.906842	5.162058	ARDL(4,4,4,4,2)
127	-47.235332	4.843816	5.928223	5.183439	ARDL(4,3,4,4,3)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EVIEWS 13

يتبين من الجدول أن أفضل الثلاث نماذج الأولى الموافقة لأقل قيمة AIC هو النموذج

ARDL(4,4,4,4,3) عند القيمة AIC=4.8217

**4.4. اختبار الحدود:**

تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية للحد من التهرب الضريبي - حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL  
يعتبر اختبار الحدود (Bounds Test) في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) شرط للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (Cointegration).  
طوره (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، ويُعدّ مناسباً للنماذج التي تحتوي على متغيرات متكاملة من الرتبة  $I(0)$  و/أو  $I(1)$  معاً، وتوضح النتائج كما يلي:

الجدول 6: اختبار الحدود bound test

Test Statistic		Value					
F-statistic		4.583451					
		10%		5%		1%	
Sample Size		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30		2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic		2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EViews 13

يتبين أن اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج ARDL أن قيمة فيشر سجلت  $F=4.583451$  والتي تتجاوز الحد الأعلى عند مستوى الدلالة 5% حيث  $I(1)=3.05$ ، مما يؤكد رفض الفرضية الصفرية ووجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التهرب الضريبي EF والمتغيرات المستقلة CPI، GDP، LTB، TETI

**5.4. تقدير نموذج ARDL:** وسيتم تقدير نموذج الانحدار ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL  $(3,4,4,4,4)$ ، من خلال تقدير كل من العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل.

■ **تقدير العلاقة طويلة الأجل:** لقد أثبت اختبار الحدود أنّ وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل، مما يتيح تقدير العلاقة وفق المعادلة أدناه:

$$CE = EF(-1) - (2500.345 - 25.61432 \cdot TETI_{t-1} - 48.02391 \cdot LTB_{t-1} + 0.125678 \cdot GDP_{t-1} - 215.6789 \cdot CPI_{t-1} + \varepsilon_t)$$

يتبين أن العلاقة الطويلة الأجل لنموذج ARDL سجلت دلالة إحصائية لجميع المتغيرات عند مستوى الدلالة 5%، حيث معامل مؤشر شفافية الإنفاق الجبائي  $(TETI(-1))$  احتمالية  $(Prob.=0.0032)$ ، مما يؤكد تأثيره السلبي وكذلك مؤشر العبء الضريبي  $(Prob.=0.0029)$  أما بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي  $(GDP(-1))$  فقد سجلت المعنوية  $(Prob.=0.0035)$ ، مما يدعم التأثير الإيجابي الدال في حين مؤشر مدركات الفساد  $(CPI(-1))$  سجل قيمة

(Prob.=0.0041) والذي يعكس دلالة سلبية قوية. وقد بلغ معامل التحديد 0.99 مما يدل أن التغيرات في EF ترجع بنسبة جد عالية إلى التغير في المتغيرات المستقلة، في حين سجل النموذج ككل معنوية إحصائية سجلت من خلالها قيمة فيشر دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، حيث بلغت (Pro F=0.000)، أما من الناحية الاقتصادية، فيشير المعامل السلبي ل (-1)TETI إلا أن زيادة شفافية الإنفاق الجبائي تُقلل التهرب الضريبي (EF) بنسبة 25.61 مليون دينار لكل وحدة زيادة في الشفافية، مما يعزز الثقة في النظام الضريبي، أمّا عن معامل (-1)LTB السلبي الكبير (-48.02) والذي يعكس أن ارتفاع العبء الضريبي قد يُحفز التهرب، وبالنسبة ل (-1)GDP، فإن التأثير الإيجابي (0.125678) يشير إلى أن النمو الاقتصادي قد يزيد التهرب، ربما بسبب تعقيد الأنظمة أو زيادة الفرص غير القانونية في الاقتصادات الناشئة وأخيراً معامل (-1)CPI السلبي (-215.68) فيؤكد أن انخفاض الفساد المدرك يُقلل التهرب، مما يدعم أهمية الإصلاحات في النظام الجبائي والإدارة الضريبية وصياغة سياسات تهدف إلى تعزيز الشفافية وتقليل الفساد للحد من التهرب الضريبي.

■ **تقدير العلاقة قصيرة الأجل:** إنّ تقدير العلاقة قصيرة الأجل يهدف إلى تحليل الاستجابات الآنية بين المتغيرات محل الدراسة خلال الفترات الزمنية القصيرة، أي قبل أن تتكيف القيم نحو التوازن طويل الأجل (Nkoro & Uko, 2016)، والتي تُظهر مدى سرعة تأثر المتغير التابع (التهرب الضريبي) بالتقلبات الآنية في العوامل المحددة له (المتغيرات التابعة) (Kripfganz & Schneider, 2023)، وتوضح النتائج كما يلي في المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta EF_t = & -0.321877ECT_{t-1} + 0.721058\Delta EF_{t-1} - 2.671075\Delta EF_{t-2} - 3.403917\Delta EF_{t-3} \\ & + 29.23358\Delta TETI_t - 4.172973\Delta TETI_{t-1} - 6.021703\Delta TETI_{t-2} + 14.56826\Delta TETI_{t-3} \\ & + 1911.155\Delta LTB_t - 216.4212\Delta LTB_{t-1} + 5074.320\Delta LTB_{t-2} + 7002.931\Delta LTB_{t-3} \\ & - 0.016820\Delta GDP_t - 0.001480\Delta GDP_{t-1} + 0.006740\Delta GDP_{t-2} - 0.012053\Delta GDP_{t-3} \\ & - 28.77300\Delta CPI_t + 14.26293\Delta CPI_{t-1} - 5.171215\Delta CPI_{t-2} + \delta \end{aligned}$$

تظهر المخرجات أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية، كما تعكس ذلك قيم F-statistic البالغة 2523.328 مع احتمالية (Prob.) تساوي 0.000، صلاحية الكلية، كما يشير معامل التحديد المصحح Adjusted R<sup>2</sup> البالغ 0.999384، والذي يعزز من قوة النموذج في تفسير تقريبًا كامل التباين في المتغير التابع (EF)، وبرز في صدارة التأثير مؤشر العبء الضريبي (BT) بمعامل 1911.155 و (Prob. = 0.0000) والذي يفسر أن زيادة فورية في العبء الضريبي ترتبط بارتفاع

تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية للحد من التهرب الضريبي - حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL واضح في الغش الضريبي، مما يعكس ميلاً لدى الأفراد لتجنب الضرائب عند زيادة الأعباء، خصوصاً في المدى القصير، تليه شفافية الإنفاق الجبائي (TETI) بثلاث تأخيرات بمعامل 14.56826 (Prob.=0.0001) والذي يشير إلى أن تحسن الشفافية في النفاق الجبائي يحد تدريجياً من الغش الضريبي، مما يبرز أهمية الإصلاحات في النظام الجبائي في الأجل المتوسط، ويأتي في الترتيب العبد الضريبي بثلاث تأخيرات بمعامل 7002.931 و (Prob. = 0.0000) كما أن معاملات التأخير الذاتي للغش الضريبي EF(-2) و EF(-3) بقيم (-2.671075) و (-3.403917) على التوالي تعكس دلالة عالية (Prob. < 0.0000)، أما العلاقة السلبية للنواتج الداخلي الإجمالي (GDP) (-0.016820) تفسر بانخفاض الغش الضريبي مع النمو الاقتصادي، ربما بفضل تحسن الأوضاع الرقابية وزيادة الدخل المشروع. كما أن التأثير السلبي لمؤشر مدركات الفساد (-28.77300) (CPI) يؤكد أن انخفاض مستويات الفساد يعزز الامتثال الضريبي، وقد بلغ معامل تصحيح الخطأ (COINTEQ) قيمة (-0.321877) بمعنوية إحصائية (Prob.=0.0000) مما يدل على وجود آلية العودة إلى التوازن طويل الأجل أي أن نحو 32.19% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يُصحح في كل ستة أشهر، وقد سجل اختبار Durbin-Watson (3.552622) والذي يشير إلى غياب الارتباط الذاتي.

#### 6.4. تشخيص النموذج

##### ■ اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

يهدف الاختبار إلى التحقق مما إذا كانت الأخطاء العشوائية في النموذج مرتبطة ببعضها عبر الزمن، أي أن قيم الخطأ في فترة معينة تعتمد على قيمها في فترات سابقة، ويقوم على الفرضيات التالية:

$H_0$ : لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$H_1$ : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

وتبين النتائج كما يلي:

الجدول 7: اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	160.7067	Prob. F(2,3)	0.0709
Obs*R-squared	28.73182	Prob. Chi-Square(2)	0.0810

تشير نتائج اختبار Breusch–Godfrey للارتباط الذاتي (LM Test) إلى أن كلا من إحصاء  $F = 160.7067$  و  $\text{Obs}^*R\text{-squared} = 28.73182$  يمتلكان احتمالية (Prob. = 0.0709, Prob. Chi-Square = 0.0810) أعلى من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى رفض وجود ارتباط ذاتي.

### ■ اختبار تجانس التباين HARVEY

يُعدّ اختبار التجانس (Harvey (1976) خطوة لضمان وجود تباين غير متجانس (Heteroskedasticity) يؤدي إلى عدم كفاءة التقديرات وإلى تحيز اختبارات الدلالة الإحصائية مثل  $f_{ot}$ ، ويقوم على معادلة تربط لوغاريتم مربعات البواقي بالمتغيرات المستقلة أو الدخيلة في النموذج الأصلي، وذلك لاختبار ما إذا كان تباين الخطأ يعتمد على هذه المتغيرات.

$$\ln(\hat{u}_t^2) = \mathbf{Z}'_t \boldsymbol{\gamma} + v_t \quad \text{:(Harvey, 1976) الصيغة الرياضية الأساسية هي}$$

ويقوم على الفرضيات التالية:

$H_0$ : الأخطاء تتسم بتجانس التباين

$H_1$ : الأخطاء تتسم بتباين غير متجانس

### الجدول 8: تجانس التباين HARVEY

Heteroskedasticity Test: Harvey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.2117	Prob. F(23,5)	2.088678	F-statistic
0.2885	Prob. Chi-Square(23)	26.26619	Obs*R-squared
0.4546	Prob. Chi-Square(23)	23.10655	Scaled explained SS

تُظهر نتائج اختبار (Harvey) دعمًا للفرضية الصفرية ( $H_0$ ) لتجانس التباين، حيث بلغت احتمالية فيشر (Prob. = 0.2117) واحتمالية  $\text{Obs}^*R\text{-squared}$  (Prob. = 0.2885)، والتي تجاوزت مستوى الدلالة 0.05، والتي تؤكد أن الأخطاء تتسم بتجانس التباين.

### ■ اختبار التوزيع الطبيعي JB

تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية للحد من التهرب الضريبي - حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL  
 ويُقيّم ما إذا كانت المخلفات تتماشى مع التوزيع الطبيعي بناءً على التحيز (Skewness) والتربيع  
 (Kurtosis)، مستندًا إلى الصيغة التالية، مع الاعتماد على الفرضيات التالية:

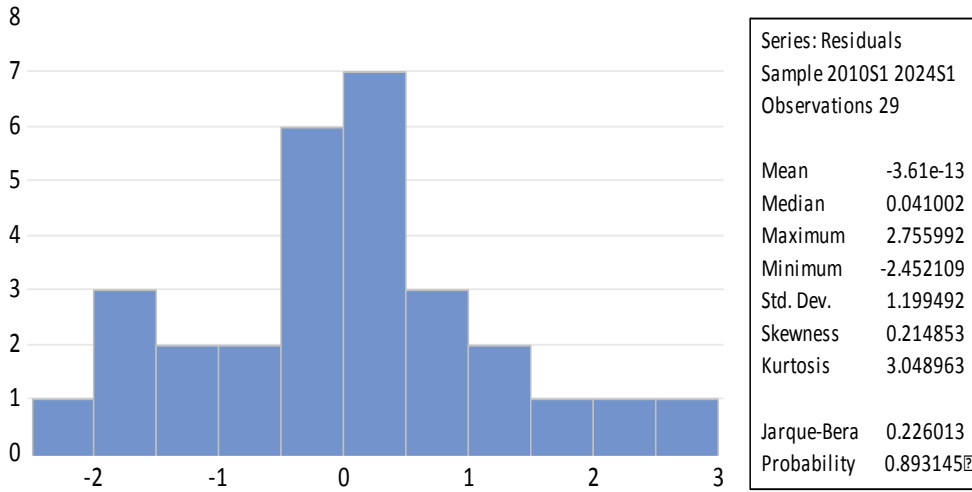
$H_0$ : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

$H_1$ : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويقوم على المعادلة (Jarque & Bera, 1980):

$$JB = \frac{n}{6} \left( S^2 + \frac{(K-3)^2}{4} \right)$$

الشكل 1: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير النموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EViews 13

يظهر الشكل للنموذج أن البواقي تتبع توزيعًا يقترب من التناظر حول الصفر، مع متوسط  $e-13$  وانحراف معياري  $1.199492$ ، مما يدعم استقرار التباين، حيث سجلت إحصائية Jarque-Bera قيمة منخفضة ( $0.226013$ ) مع احتمالية  $0.893145$  والتي تؤكد عدم رفض الفرضية الصفرية، مشيرة إلى أن البواقي تتبع توزيعًا طبيعيًا، مما يعزز ملائمة النموذج الإحصائي.

### ■ اختبار الاستقرار الهيكلي: CUSUM و CUSUM of Squares

والذي يهدف إلى تقييم استقرار معاملات النموذج عبر الزمن ويستند إلى المعادلة التالية:

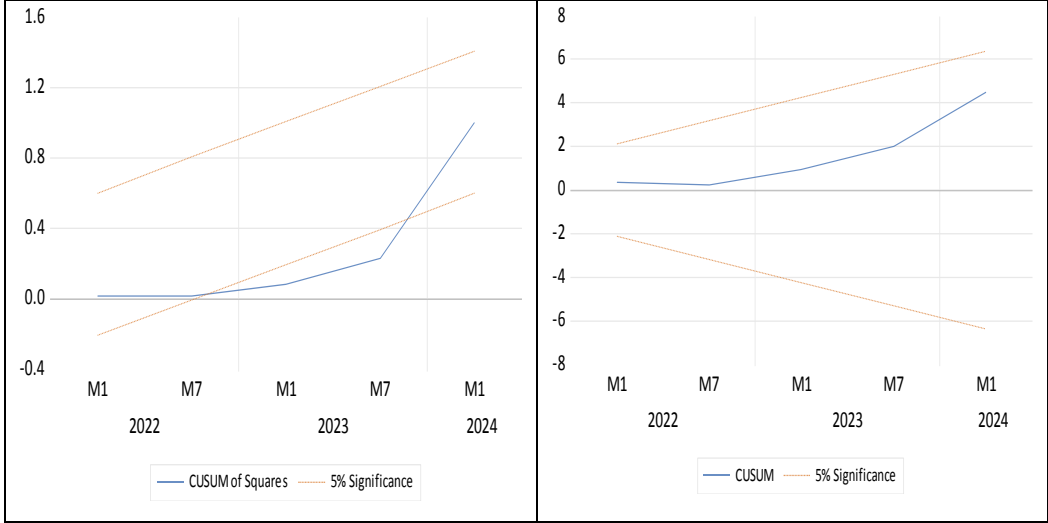
$$CUSUM_t = \sum_{i=1}^t \frac{\hat{u}_i}{\hat{\sigma}}, \quad CUSUMSQ_t = \sum_{i=1}^t \frac{\hat{u}_i^2}{\hat{\sigma}^2}$$

ويختبر الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : المعاملات مستقرة

وتتبين النتائج كما يلي:

الشكل 2: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبوافي والمجموع التراكمي لمربعات البوافي



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EViews 13

يبين اختبارا CUSUM و CUSUM of Squares أن معاملات النموذج مستقرة زمنياً، حيث ظلت المنحنيات داخل حدود فاصل الثقة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة التقدير (2024–2022)، ما عدا تلك المسجلة من السداسي الثاني لسنة 2022 إلى السداسي الأول من سنة 2023 وهو ما يشير إلى وجود عدم استقرار في تباين الأخطاء أو تغير هيكل مؤقت في سلوك العلاقة بين المتغيرات خلال تلك المرحلة أما بقية الفترة فتشير إلى غياب أي تغيرات هيكلية أو اضطرابات مفاجئة في سلوك المعاملات أو تباين الأخطاء، مما يعني أن النموذج يتميز بدرجة عالية من الاتساق والاستقرار الإحصائي، وتدل هذه النتيجة على أن تقديرات العلاقات قصيرة وطويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها، وأن النموذج صالح للتحليل الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

#### ■ اختبار مدى ملاءمة الشكل الدالي للنموذج المقدر (RAMSEY)

يُقيم صحة الشكل الرياضي للنموذج من خلال إدراج حدود تريعية أو تكعيبية للقيم المتوقعة،

ويستند إلى المعادلة التالية:  $y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \gamma \hat{y}_t^2 + \delta$  وتتضح النتائج كما يلي:

الجدول 10: اختبار Ramsey

Probability	Df	Value	
0.0853	4	11.76177	t-statistic
0.5023	(1, 4)	138.3393	F-statistic
0.0600	1	103.5857	Likelihood ratio

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EViews 13

تُظهر نتائج اختبار Ramsey RESET دلالة إحصائية عالية على عدم صحة الشكل الرياضي للنموذج، حيث بلغت قيمة t-statistic 11.76177 و F-statistic 138.3393 مع درجات احتمالية أكبر من 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض صحة الشكل الرياضي للنموذج.

## 5. خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، وبناءً على الفرضية الرئيسية التي مفادها أن تعزيز الحوكمة الضريبية يمثل أحد أهم العوامل المساعدة على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، توصلت نتائج النموذج الاقتصادي (ARDL) المستخدم خلال فترة الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة. وقد أظهرت هذه النتائج انسجامًا واضحًا مع الفرضية المطروحة، مما يثبت صحة التوجه النظري المعتمد بشأن دور الحوكمة الضريبية في الحدّ من التهرب الضريبي، وفيما يلي أبرز هذه النتائج:

### 1.5. النتائج الاقتصادية في الأجل الطويل:

◀ تُظهر العلاقة طويلة الأجل أن الشفافية والحوكمة الضريبية تحدّ من التهرب، في حين يؤدي العبء الضريبي المرتفع إلى زيادته؛

◀ مؤشر شفافية الإنفاق الجبائي (TETI): المعامل سالب (-25.61) ودال إحصائيًا (Prob=0.0032)، ما يعني أن زيادة الشفافية تقلل التهرب الضريبي، وتدعم الثقة في النظام الجبائي؛

◀ مؤشر العبء الضريبي (LTB): المعامل سالب (-48.02) ودال (Prob=0.0029)، أي أن ارتفاع العبء الضريبي يزيد من احتمالية التهرب، إذ يشجع المكلفين على تجنّب الضرائب عند ارتفاعها؛

### 2.5. النتائج الاقتصادية في الأجل القصير:

◀ العبء الضريبي (LTB) أظهر تأثيرًا إيجابيًا قويًا على التهرب الضريبي بمعامل مرتفع، مما يعني أن أي زيادة مؤقتة في الضرائب تؤدي إلى زيادة آنية في التهرب؛

◀ شفافية الإنفاق الجبائي (TETI): التأثير إيجابي لكن بعد ثلاث فترات زمنية (تأخر زمني)، ما يشير إلى أن تحسن الشفافية يحتاج وقتًا ليؤثر في الحد من التهرب؛

◀ معامل تصحيح الخطأ ( $ECT = -0.321877$ ): دال وسالب، ما يعني أن حوالي 32% من الاختلالات عن التوازن تُصحح في كل فترة نصف سنوية، وهو دليل على سرعة التكيف ووجود آلية تصحيح مستقرة نحو التوازن.

### 3.5. الاقتراحات: من خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى الاقتراحات التالية:

- ◀ تعزيز مبادئ الحوكمة داخل النظام الضريبي الجزائري من خلال ترسيخ قيم الشفافية والعدالة والمساءلة؛
- ◀ تخفيض العبء الضريبي غير العادل عبر توسيع الوعاء الجبائي وإصلاح النظام التحفيزي للمكلفين؛
- ◀ تعزيز التنسيق بين الإدارة الجبائية والهيئات الرقابية لضمان تكامل الجهود في مكافحة التهرب؛
- ◀ تشجيع ثقافة الالتزام الطوعي عبر تبسيط الإجراءات وزيادة الوعي بأهمية الضرائب في تمويل التنمية.

### 6. قائمة المراجع:

- Akaike, H. (1974). A new look at the statistical model identification. *IEEE Transactions on Automatic Control*, 19(06), 716-723.
- Alicja, B. (2012). Good tax governance's role in the process of renewing economies. *Nauki o Finansach, Financial Sciences*, 1(10), 21-31.
- Global tax expenditures database. (2025). Retrieved from <https://gted.taxexpenditures.org>
- Granger, C. (1969). Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods. *Econometrica*, 37(03), 424-438.
- Harvey, A. (1976). Estimating regression models with multiplicative heteroscedasticity. *Econometrica*, 44(03), 461-465.
- Jarque, C. M., & Bera, A. K. (1980). A Test for Normality of Observations and Regression Residuals. *International Statistical Review*, 48(02), 163-172.
- Kripfganz, S., & Schneider, D. (2023). ardl: Estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction models. *Journal of Statistical Software*, 100(01), 01-35.
- Leybourne, S., & Newbold, P. (2002). On the Size Properties of Phillips–Perron Tests. *Journal of Time Series Analysis*, 20(01), 51-61.
- Michael, D. A. (2015). Global Trends in Tax Administration,. *Journal of Tax Administration*, 1(1), 81-101.
- Nkoro, E., & Uko, A. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration approach: An application of reparameterized ARDL model to

- تحليل استجابة ثنائية الحوكمة الضريبية للحد من التهرب الضريبي - حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL test short-run and long-run dynamics. *Journal of Statistical and Econometric Methods*, 05(04), 63-91.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(03), 289-326.
- Peter. C. B, P., & Pierre, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika*, 75(2), 335-346.
- Sofrona, L., Waerzeggers, C., & Crowley, B. (2025). Strengthening Tax Governance Through Legal Design (Working Paper No. 25/17). Washington D.C.: IMF.
- Transparency International. (2024). Corruption Perceptions Index : Algeria. Retrieved september 10, 2025, from <https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/dza>
- Zenodo. (2025). Retrieved from <https://zenodo.org>
- أبو محمد العلي رضا صاحب. (2002). المالية العامة. البصرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.
- حسن العلواني. (2001). صنع القرار المحلي في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع - دراسة للوحدات المحلية بمركز فوة. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
- عزيز أمزيان. (2012). دور الشفافية في تكريس مبدئي العدالة والمساواة في تحمل العبء الضريبي. دراسات وأبحاث، 04(07)، 106-129.
- مجموعة البنك الدولي. (2025). سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر. تاريخ الاسترداد 10 سبتمبر، 2025، من <https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria>
- محمد السيد برس. (2016). تطوير الأداء للإدارة الضريبية المصرية من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة - دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية مع الإشارة للمنهج الإسلامي والتجارب الدولية. المجلة العلمية لجامعة 6 أكتوبر، 03(01)، 81-94.
- مراد ناصر. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة للنشر.
- مریم بوعمامة. (2025). دور تطبيق الحوكمة في إدارة الضرائب لتنفيذ الرقابة الجبائية دراسة ميدانية لناعية سطيف (أطروحة دكتوراه). كلية العلةم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

مهند محمد موسى العبيني، و محمد عبد الرحمان عبد الرحمان. (جويلية، 2015). دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي – دراسة ميدانية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(44)، -125 .148

مولود مليكاوي. (2015). واقع الحوكمة الجبائية لسياسة للإنفاق الجبائي في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(8)، 141-156.

نوال علي تعالبي. (2014). الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها (الإصدار الطبعة العربية الأولى). عمان – الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.